

الدرس المائة وتسعة وعشرون

المسألة (20): « عمل الجاهل المقصر الملتفت من دون تقليد باطل، إلا إذا أتى به برجاء درك الواقع وانطبق عليه أو على فتواه من يجوز تقليله، وكذا عمل الجاهل القاصر أو المقصر مع تحقق قصد القرابة صحيح إذا طابق الواقع أو فتواه المجتهد الذي يجوز تقليله». .

وهنا أمور:

- 1 - هل أنّ عمل الجاهل المقصر مطلقاً باطل بدون تقليد؟
- 2 - تقليله صحيح ولا يحتاج للرجوع إلى أحد.

صفحه 481

3 - القول بالتفصيل.

حاول الإمام الراحل (قدس سره) أن يصور المسألة في دوائرها الثلاث: 1 - جاهل مقصر ملتفت، 2 - جاهل مقصر غافل قاصر، 3 - جاهل قاصر.

وقد قسم المرحوم السيد اليزدي قبل الإمام الراحل هذه المسألة إلى ثلاثة أقسام أيضاً.

ما هو معنى القاصر والمقصر؟

أما الجاهل المقصر الملتفت، فهو من كان باستطاعته أن يسأل عن المسألة ولم يسأل وعمل على رأيه ثم تبيّن خلافه، مثلًا هل كان عليه في يوم الجمعة أن يأتي بالجمعة أو الظهر، مع تمكنه من الرجوع إلى المجتهد ولكنه لم يرجع. والآن لا يدري هل أنّ عمله مطابق للواقع أم لا؟

وأما الجاهل المقصر الغافل، فهو من له القدرة لمراجعة المجتهد ولكنه غافل عن جهله، يعني غافل عن جهله بالرجوع إلى المجتهد الحكم الواقع.

وأما الجاهل القاصر، فهو الذي لا يمكن من الرجوع إلى المجتهد، فيكون جهله جهل قصوري. فيقع البحث في مقامين:

المقام الأول: هل أنّ الجاهل بالأحكام الشرعية يستحق العقاب أم لا؟

ذهب المشهور من الفقهاء إلى عدم استحقاق الجاهل القاصر للعقاب، يعني الشخص الذي لا قدرة له على الاستنباط، وكذلك

الرجوع إلى المجتهد ثم عمل بما يخالف الواقع، فهذا جاهل قاصر لا يستحق العقاب، ولكن في المقابل قالوا: الجاهل المقصّر يستحق العقاب، لأنّه مع احتماله لمخالفة الواقع قام بالعمل فيعتبر ذلك من مصاديق التجري.

فإذا احتملنا عمل الجاهل المقصّر مطابقاً للواقع، هل يمكن أن نقول مع احتمال المخالفة أنه من مصاديق التجري، الظاهر كذلك، لأنّه ليس من الضروري

صفحه 482

في باب التجري حصول اليقين، كما ذكر في محل في (الرسائل) مثلاً، يشرب الخمر بعنوان أنه خمر ثم يتبيّن له أنه ماء، هنا يقال إنه تجري، وقيل: هل أنّ التجري فيه عقاب أم لا؟ على كل حال فإنّ الجاهل المقصّر يستحق العقاب سواء كان عمله مخالفاً للواقع أو موافقاً له.

المقام الثاني: إذا خالف الواقع فلا شك في بطلان عمله، وكيف لو طابق الواقع؛ مثلاً، لو جهل أنّ صلاته في هذا المكان قصر أم تمام وعمل بدون تقليد وصلّى قصراً، ثم تبيّن له أنّ صلاته مطابقة للواقع، فهل أنّ هذا العمل صحيح أم لا؟ قلنا يجب التفصيل في الفرض بين الجاهل القاصر والجاهل المقصّر، قال الإمام الراحل (قدس سره) : «عمل الجاهل المقصّر الملتفت من دون تقليد باطل، إلا إذا أتي به برجاء درك الواقع وانطبق عليه أو على فتواي من يجوز تقليده...»، هذا في الجاهل المقصّر الملتفت، أو حصل له علم وجداً أنّ عمله مطابق للواقع أو مطابق لفتوى من يزيد تقليده.

ذكرت هذا المسألة في (العروة) تحت عنوان المسألة (16)، فقد قال السيد (قدس سره) : «عمل الجاهل المقصّر الملتفت باطل وإن كان مطابقاً للواقع».

بعد هذا الكروافأي من هاتين النظريتين صحيحة، هل ما طرّحه الإمام الراحل (قدس سره) حيث قال بالصحة مع مطابقتها للواقع، أم ما طرّحه السيد (قدس سره) حيث ذهب إلى بطلانه مطلقاً.

هنا ملاحظة يجب الالتفات إليها وهي، إنّ مفروض الكلام في الواجبات التعبدية التي تحتاج إلى قصد القربة، وإنّ الواجبات التي لا تحتاج إلى قصد القربة مثل غسل الثوب بعد ملقاته البول في ماء الكرّة أو مرتين، فإذا غسله مرّة واحدة، ثم علم أنّ عليه أن يغسله مرتين فلا يحتاج إلى قصد القربة لأنّه واجب توسيي والأمر فيه دائـر بين الوجود والعدم، أو مثلاً، يجب التسمية في الذبح، فإنه ليس عنواناً تعبدياً . كما ذكر ذلك في الاصطلاح الأصولي، يعني أن

صفحه 483

يأتي العمل بقصد الامتثال لأمر الله تعالى - بل واجب توسيي، فإذا ذبح دون أن يعلم بشرائط الذبح وذكر التسمية وقطع الأوداج الأربع وطابق عمله للواقع دون أن يقلد أحداً، قالوا: لا إشكال فيه، وعليه فإنّ الواجبات التوسلية خارجة عن مفروض الكلام، ويدور أصل البحث في محورية الواجبات التعبدية، فإذا جهل شخص حكم العمل العبادي لا يدرّي حكمه التمام أم القصر في الصلاة، فهذا الشخص مقصّر وملتفت إلى جهله لأنّ يمكنه الرجوع إلى المجتهد ولم يرجع، قالوا: إن خالف عمله الواقع فهو باطل حتماً، وإن طابق الواقع أو طابق فتواي المجتهد الذي كان يجوز له الرجوع إليه، فهل يقال هنا أيضاً ببطلان عمله أم لا؟ ذكر الفقهاء جميعاً لبطلان هذا العمل أربعة أدلة حاول التعرض إليها.

قبل بيان الأدلة هناك مسألة جديرة بالإهتمام وهي إذا لم يكن المكلّف مجتهداً ولم يكن محتاطاً وعمل بدون تقليد فما هو حكمه؟ قيل للمسألة ثلاثة صور: إماً جاهل مقصّر ملتفت ، أو جاهل قاصر، أو جاهل مقصّر غافل، ما ذكرناه كان في الصورة الأولى

المقصري الملتفت مع تمكنه من الاحتياط، أو مع تمكنه من الرجوع إلى المجتهد ولكنه لا يحتاط ولا يرجع إلى المجتهد مع جهله أن عمله مطابق للواقع أو مختلف له، فكان نظر الإمام الراحل (قدس سره) التفصيل فأمّا إذا وافق عمله الواقع صدفة، فيكون مطابقته ليس عن علم وجداً لأننا نعيش في زمن عدم القدرة الوصول إلى الإمام المعصوم، فإحراز الواجبان غير ميسّر، وأمّا إذا أحرز طابق عمله فتوى المجتهد الذي يجوز له الرجوع إليه، فهذا الإحراز احراراً تعبدى، فيبقى هنا شيء، وهو ما ذهب إليه الإمام الراحل (قدس سره) وهو مطابقته لفتوى المجتهد الذي يجوز له الرجوع إليه، فعندما لا تتيّسر الطريق إلى العلم الوجدي يبقى أمامنا إثراً مطابقة عمله لفتوى، أمّا لو قلنا بالاحتياط، وعمل المكلّف بالاحتياط وحصل عنده اليقين فلا شك أنّ عمله يطابق الواقع، والحال أنّ مسألة الاحتياط خارجة عن محل النزاع.

صفحة 484

النتيجة: إنّ ما ورد في كلمات الفقهاء لا يخرج عن العناوين الثلاثة: إمّا مطابقة الواقع، وإمّا مطابقة فتوى المجتهد الذي يجوز الرجوع إليه حين العمل، وإمّا مطابقته لفتوى المجتهد الذي يجوز الرجوع إليه بالفعل، ولأنّه عمل عشر سنوات دون تقليد والآن يزيد الرجوع إلى مجتهد جامع للشرائط، وعليه فإنّ إثراً الوجدي للواقع غير متوفّر، فيبقى طريق المطابقة مع فتوى المجتهد، وهذه الطريقة إمّا حين العمل أو بالفعل، وما ذهب إليه الإمام الراحل (قدس سره) في كلامه يخلو من قيد حين العمل أو الرجوع بالفعل، وما أشار إليه السيد اليزدي (قدس سره) في كتابه العروة هو بطلان عمله مطلقاً وإن طابق العمل الواقع أو من يجوز الرجوع إليه.

مما ذكرناه سابقاً يمكن ملاحظة وجود أربعة في مستند فتوى السيد (قدس سره) :

الوجه الأول: أنّ هذا النزاع في الواجبات التعبدية دون الواجبات التوسلية، يعني كان المكلّف جاهلاً مقصراً ملتفتاً يمكنه الرجوع إلى المجتهد ولم يرجع ولذا لا يتماشى مع قصد القرابة، لأنّه لا يعلم أنّ هذا الفعل واجب عليه أو لا، وسواء كان عمله مطابقاً لللأمّور به أم لا؟ وأنّ الواجب العبادي قوامه مع قصد القرابة فإذا خلّي الواجب من قصد القرابة يكون باطلأ.

إن قلت: كيف استفادنا من كلام السيد أنّ قصد القرابة لا تماشي من هذا الشخص؟

قلت: يظهر ذلك من كلامه وأمّا الجاهل القاصر أو الجاهل المقصري الغافل غير الملتفت حين العمل وحصل منه قصد القرابة.

نظر الاستاذ المعظم:

يظهر أنّ هذا الدليل مخدوش وباطل، أولاً: ما هو معنى الواجب التعبد؟؛ ثانياً: يراد من الواجب العبادي هو العمل الذي يؤتى به مضاف إلى الله تبارك وتعالى دون الأغراض الدنيوية، فالعامل بالعمل العبادي مثلًا لا يعلم هل أنّ صلة

صفحة 485

الجمعة واجبة أم لا؟ فانا أتي بهذه الصلاة بقصد القرابة لا إشكال فيه، لأنّ الجاهل المقصري لا جزم له وقيل في محله لا اعتبار للجزم في امثال العمل، بل المعتبر في الامثال هو اتيان العمل وتحقق غرض المولى، فعليه إذا تحقق العمل تحقق قصد القرابة حينئذ فهو عمل عبادي.

الوجه الثاني: ما ذكره الشيخ الأنصاري (قدس سره) في كتاب (الرسائل) في تنبیهات (الشبهة الوجوبية) في التنبيه الثاني قال: إذا كان المكلّف جاهلاً مقصراً وملتفتاً ومحتملاً مطابقة عمله للواقع أو عدم مطابقته، فلو اكتفى بهذا قال مثلًا، يصلّي الجمعة دون

الظاهر دون أن يحتاط، وعليه فإنّ هذا المكّف لا يريد أن يأتي المأمور به على جميع التقادير، لأنّه لا يأتي العمل على تقدير تعلق أمر المولى به، بل يأتيه على تقدير ما تعلق به في الواقع وهذا المقدار لا يكفي في الامتثال.

نظر الاستاذ المعظم:

يظهر أنّ هذا الدليل مخدوش أيضاً، لأنّه لا يعتبر كافياً في مقام الامتثال التقديرى، وما هو الامتثال التقديرى؟ هو عبارة عن على تقدير تعلق الأمر بالفعل، والحال لقد ثبت في محله أنّ العقلاء يعتبرون كافية الامتثال التقديرى، وبعبارة أخرى، نقول أنّ امتثال اتياي العمل المأمور به لازم.

إن قلت: ما معنى الاتيان؟

قلت: هو اتياي العمل المطابق للمأمور به.

إن قلت: ما معنى الامتثال؟

قلت: هو موافقة المأئتي به للمأمور به.

فإذا شكنا في هذا الامتثال لكونه على جميع التقادير، فيرجع شكنا إلى هل أنّ الشيء الزائد معتبر في الامتثال أم لا؟ دعوى أصلية البراءة العقلية والنقدية أنه يكفي في الامتثال مطلق الامتثال حتى الامتثال التقديرى، فعليه إذا قصد المكّف

صفحه 486

الامتثال التقديرى على نحو المطلق قائلاً إذا كان مراد المولى هذا الأمر أمتثال له بقصد امتثال التقديرى، يكفي هذا الامتثال التقديرى.

الوجه الثالث: أدعى الشيخ الأنصاري (قدس سره) الإجماع نقلاً عن السيد المرتضى، «من لا يعلم أحكام الصلاة فصلاته باطلة» فتكون النتيجة أنّ المكّف إذا لا يعلم هل أنّ صلاته هذه واجبة أم لا؟ فهو جاحد يشمله الإجماع فيكون عمله باطلأ.

نظر الاستاذ المعظم:

يمكن مناقشة هذا الدليل أيضاً بعدة أجوبة: أولاً: أنّ هذا الإجماع منقول لا حجية له. وثانياً: أنّ هذا الإجماع مدركي أو محتمل المدركي يعني أنّ المجمعين استندوا إلى أدلة ومدارك، والإجماع بهذه الصورة لا حجية ليقينه ولا لمحتمله. ثالثاً: ما هو مرادكم من الإجماع في بطلان عمله، هل هو باطل وإن كان مطابقاً للواقع؟ فهذا غير صحيح، وإن كان مرادكم من الإجماع هو باطل لعدم علمه بأحكام الصلاة، وهذا أيضاً غير صحيح، والحال أنّ معنى باطل هنا شيء آخر، وهو هل أنه باطل لعدم علمه لمطابقته للواقع أم لا؟ أو مطابق لفتوى من يجوز الرجوع إليه أم لا؟ أو أنّ بطلانه مع عدم مطابقته للواقع وأمّا لو انكشف مطابقته للواقع بعده فلا بطلان لعمله.

الوجه الرابع: نفس هذا الإجماع أدعى في خصوص الجاحد المقصري، خلافاً للوجه الثالث الذي كان يقول: إنّ هذا الإجماع شامل للجاحد المقصري دون الحصر به، ولكن في هذا الدليل يحصره في الجاحد المقصري، يعني أنّ الجاحد المقصري بالخصوص إذا عمل عملاً عبارياً يكون عمله باطلأ بالإجماع.

نظر الاستاذ المعظم:

هذا الدليل مخدوش أيضاً كسابقه وما ذكرناه في الجواب الثالث يأتي هنا

صفحه 487

أيضاً النعل بالنعل.

النتيجة: لم نجد دليلاً على صحة فتواي السيد (قدس سره) بعد ما ذكرنا الوجوه الأربع، ولا أدرى هل هنا دليل خامس أم لا؟ يبقى ذلك للمتابع الخبير ليقف على صحة دليله وما ذكره الإمام الراحل في (التحرير) هو خالف للسيد في العروة.